



جماعة أهل أنجاد
مكتب الضبط
تاريخ الوصول : 13-3-2023
تحت عدد :
توجيه :

هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعة الترابية لأهل أنجاد إلى السيد المحترم رئيس الجماعة الترابية لأهل أنجاد

الموضوع: تقديم آراء استشارية قصد الدراسة والمصادقة.

في إطار تفعيل الدور الاستشاري لهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وتماشيا مع سياستكم في توطيد أسس مقاربة الديمقراطية التشاركية والتي أخذها مجلس جماعتكم الموقرة مشكورا كمبدأ اشتغاله في علاقته مع المجتمع المدني،

فإننا نتشرف بتقديم لجنابكم الكريم، رأيين استشاريين، قصد الاطلاع والمصادقة من أجل إدراجهما كنقط خلال الدورة المقبلة لمجلسكم الموقر، إذا اقتنعتم بأهمية هاذين الموضوعين والذين أدرجا خلال الاجتماع الأخير للهيئة من طرف أعضائها.

وتقبلوا منا، سيدي الرئيس، فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:



جماعة أهل أنجاد
مكتب الضبط
تاريخ الوصول : 13-3-2023
تحت عدد : 368
توجيه : عم سكرتير المجلس



هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي الجماعة الترابية : أهل نجاد

الرأي الاستشاري 2022-01 لهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بجماعة أهل النجاد

1- بطاقة تقنية خاصة بالرأي الاستشاري :

موضوع الرأي الاستشاري		محرارة الهدر المدرسي وسط الفتيات	
طبيعة الرأي الاستشاري		الرأي الاستشاري عدد	تاريخ إصدار الرأي الاستشاري
بناء على برنامج الهيئة الاستشاري ☒	بناء على طلب من الرئيس ☐	2022-01	20-12-2022
أهم المراحل المعتمدة في صياغة الرأي الاستشاري		من أهم المراحل المعتمدة في صياغة الرأي الاستشاري، نجل مايلي : - الاستفادة من الدورة التكوينية المبرمجة في إطار مشروع "مسلسل دعم الديمقراطية التشاركية" من طرف جمعية عين غزال وجمعية... يوم 12-13 دجنبر 2022 حول كيفية صياغة البرنامج الاستشاري وصياغة الآراء الاستشارية؛ - صياغة أولية تمت في إطار مجموعة عمل اجتماع تحضير داخلي لمناقشة الرأي الاستشاري الأول بتاريخ 2022/12/13 حضره أعضاء عن هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مجموعة من الفاعلين من المجتمع المدني و بعض اطر و موظفي الجماعة، - صياغة ثانية تمت في إطار اجتماع داخلي لمناقشة الرأي الاستشاري الأول بتاريخ 2022/12/20 حضره أعضاء عن هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و ومقاربة النوع؛	

الرئيس
هالة عمر

- الاتصال بمدير المصالح من أجل التزود بالإحصائيات والمعطيات المتعلقة بالهدر المدرسي على مستوى جماعة أهل النجاد والتي تم تجميعها في إطار الاستعداد لبلورة برنامج عمل الجماعة.
- تنظيم اجتماع لفائدة أعضاء وعضوات الهيئة لصياغة الرأي الاستشاري النهائي بتاريخ 2022/12/25.

2- مضمون الرأي الاستشاري:

- انطلاقا من الأسس المعيارية الدولية التي صادق عليها المغرب ، ، نجد أن:
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) نص في المادة 26 الفقرة 1 : "لكل شخص حق في التعليم. ويجب أن يوفر التعليم مجانا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا. ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم. ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم."
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) ركز في المادة 13: "على حق كل فرد في التربية والتعليم. وعلى وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهى متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر."
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) التي أحاطت بجميع الحقوق الإنسانية للنساء و ركزت في المادة 10 على أن " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:
 - ❖ أ) شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني، ب) التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية،
 - ❖ ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم،
 - ❖ د) التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى،
 - ❖ هـ) التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة،
 - ❖ و) خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان،
 - ❖ ز) التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية،



المنطلقات القانونية
المرجعية للرأي
الاستشاري

الرئيس
قادة

♣ (ج) إمكانية الحصول على معلومات تربية محددة تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة."

• إعلان الحق في التنمية للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 دجنبر 1986 ينص في المادة 8 على أن تتخذ الدول، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم.

• اتفاقية حقوق الطفل في المادة 28 تنص على ضرورة أن تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقاً للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص، يجب أن تقوم بوجه خاص بجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها، اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.

• أهداف التنمية المستدامة أكدت في الهدف 4 على: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، وشددت على:

♣ 4.1 "ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030

♣ 4.2 ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030

♣ 4.3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

♣ 4.4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030

♣ 4.5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030

♣ 4.6 ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

♣ 4.7 ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

♣ 4 أ- بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة وآمنة وخالية من العنف للجميع؛

♣ 4 ب- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي،



بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

4 ج- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030"

وبعد إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، وملائمة الترسانة التشريعية مع المواثيق الدولية نجد أن :

- الدستور يؤكد على مسألة المساواة بين الرجال والنساء في جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و المدنية و الثقافية و البيئية و يوضح في الفصل 31 على أن الدولة مطالبة بتيسير استفادة المواطنين و المواطنين من الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية أهمها الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة.
- كما أن البرنامج الحكومي 2021-2026 وضع التعليم في قلب أولوياته وفي صلب تنمية الرأسمال البشري وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، تفعيلًا لتوجهات :
- " النموذج التنموي، الذي يسعى، من بين غاياته وأهدافه الكبرى، إلى الاستثمار في رأسمال بشري ذي قدرات ومهارات عالية، وإلى بناء مدرسة عمومية ذات جودة تضمن تعلم التلاميذ وتنمية قدراتهم وارتقائهم الاجتماعي، في أفق تحقيق مغرب الكفاءات، وتعزيز المغرب كبلد ديمقراطي وقوة رائدة بفضل قدرات مواطنيه".
- "... مواصلة تنزيل القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والذي تتقاطع العديد من توجهاته وأهدافه الإستراتيجية مع أهداف النموذج التنموي ومع التزامات البرنامج الحكومي".
- وأشارت خارطة الطريق المتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع" أن النموذج المنشود يركز على تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة المدرسة العمومية".
- تتوخى خارطة الطريق تحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية في أفق سنة 2026 تركز على التعليمات الأساس وتعزيز التفتح والمواطنة وتحقيق إلزامية التعليم، حيث تتمثل في مضاعفة نسبة التلميذات والتلاميذ بالسلوك الابتدائي المتحكمين في التعليمات الأساس؛ ومضاعفة نسبة التلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛ فضلا عن تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث من أجل إعطاء دفعة قوية للتعليم الإلزامي
- و أخيرا و تفعيلًا لمقتضيات المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات التي توضح في الفقرة الأخيرة أهمية ووجوب أن "... يتضمن برنامج عمل الجماعة تشخيصا لحاجيات وإمكانات الجماعة وتحديدًا لأولوياتها وتقييمًا لمواردها ونفقاتها التقديرية الخاصة وأن يأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع" و المادة 120 التي تؤكد على ضرورة إحداث وتفعيل هيئة المساواة وتكافؤ



الفرص ومقاربة النوع، و تماشيا مع منطوق النظام الداخلي لمجلس جماعة أهل النجاد، و تفعيلاً لمقتضيات القانون الأساسي لهيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع بجماعة أهل النجاد، يقدم أعضاء و عضوات الهيئة الرأي الاستشاري الرابع بناءً على المنطلقات المعيارية الدولية و الوطنية ، و اعتماداً على الأسباب و الحثيات التالية :	
من بين أسباب و حثيات إبداء الرأي الاستشاري: • افتقار مؤسسات التعليم الإعدادي و الثانوي للجاذبية وضعف البنيات التحتية وافتقارها للحد الأدنى من التجهيزات الأساسية التي تساهم في تطوير جاذبية المؤسسات التعليمية. • استمرار التمييز القرابي في ما يخص تقديم و تجويد العرض المدرسي عبر حرمان مناطق بعينها من مؤسسات تعليمية، • الظروف الاقتصادية والاجتماعية: الفقر . ضعف دخل الآباء . الوضع الصحي . كثرة الأبناء . الطلاق • أمية الآباء والأمهات ، وانتشار الزواج المبكر بالنسبة للفتيات . • رد الفعل السلبي للآباء اتجاه المدرسة. • ارتفاع نسب التلميذات المنقطعات اللواتي تم تطبيق قانون التشطيب عليهن؛ • انتشار الهدر المدرسي وتقصي الأمية في صفوف أبناء و بنات المنطقة. • نقص في وسائل النقل المدرسي، وغيابها في بعض المناطق الأخرى؛ • بعد المؤسسات التعليمية عن مساكن التلميذات والتلاميذ ■ وجود العوائق الجغرافية التي تحول دون تدرس الأطفال المنحدرين من أسر معوزة خاصة الفتيات،	أسباب و حثيات إبداء الرأي الاستشاري
المساهمة في: ■ انخراط الجماعة في تفعيل مشروع خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية من خلال تواجده في مجالس التدبير؛ ■ المساهمة في دعم وتشجيع تدرس الفتاة في الأحياء الهامشية والدواوير؛ ■ تعميم التعليم الأولي وتجويده ماديا وبشرياً؛ ■ توسيع العرض المدرسي من خلال تحسين جاذبية المدارس الجماعية؛ ■ مواصلة دعم النقل المدرسي وتعميمه على جميع الأحياء الهامشية؛ ■ تنظيم حملات تحسيسية وتعبوية في تراب الجماعة للإرجاع الفوري لكافة التلميذات والتلاميذ الذين هم في السن القانوني لإلزامية التمدريس؛ ■ التغلب على بعض العوائق الجغرافية والاقتصادية التي تحول دون تدرس الأطفال، خاصة الفتيات، المنحدرين من أسر معوزة بالوسط القروي. ■ تأمين تنقل التلاميذ خاصة جميع التلميذات من وإلى المؤسسات التربوية والحرص على تجنب الاكتظاظ وإيجاد ظروف أكثر أريحية لتنقل التلميذات والتلاميذ ■ تقادي الغياب والانقطاع عن الدراسة خاصة في صفوف التلميذات ■ الرفع من جودة التعليم الأولي بالعالم القروي،	الأهداف الأساسية من صياغة الرأي الاستشاري
❖ تحسن الخدمات الاجتماعية ، وتوفير الظروف الملائمة لمتابعة الدراسة: إعداديات ، داخليات ، توفير وسائل النقل... ❖ اقتناء حافلات جديدة وتنظيم وتوسيع استفادة جميع التلميذات من للنقل المدرسي،	النتائج و الآثار الإيجابية لتفعيل الرأي الاستشاري

❖ تحسين ظروف تنقل التلميذات والتلاميذ إلى المؤسسات التعليمية، ❖ ارتفاع معدل التحصيل الدراسي و تحسين مستوى التعلم خاصة في صفوف الفتيات، ❖ ارتفاع عدد التلاميذ و التلميذات المتدربين والقاطنين بعيدا عن المؤسسات التعليمية، ❖ ارتفاع في نسبة تدرس الفتاة القروية، ❖ تحسين جودة التعليم الأولي والقطاع المدرسي بالعالم القروي،	
▪ رسالة موجهة إلى السيد رئيس الجماعة؛ ▪ الرأي الاستشاري رقم 02 ▪ تقارير مجالس التدبير؛ ▪ لوائح التسجيل بجميع المستويات التعليمية بالجماعة؛ ▪ خريطة النقل المدرسي الحالية ▪ تقارير التشخيص التشاركي المتعلقة بوضعية التعليم	المرفقات

3- توصيات الرأي الاستشاري:

- إدراج الرأي الاستشاري ضمن المشاريع المبرمجة لسنة 2022-2026،
- تطوير دور مستشاري الجماعة المتواجدين بمجالس تدبير المؤسسات التعليمية من أجل محاربة الهدر المدرسي والانقطاع عن التمدريس في صفوف الفتيات؛
- مواصلة دعم النقل المدرسي والقيام بدراسات لتحديد العدد الضروري في النقل المدرسي بالمقارنة مع عدد الأطفال المتدربين من أجل تغطية جميع الدواوير خاصة البعيدة و الوعرة جغرافيا،
- إبرام اتفاقيات و شراكات محلية وطنية و دولية من أجل تحسين جودة التعليم،
- تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية للأمهات والآباء من أجل محاربة زواج القاصرات؛
- تشجيع المبادرات الرامية لتيسير التمدريس بالعالم القروي و تحسين مردودية المتدربين،
- تشجيع الجمعيات و جميع الفاعلين و الفاعلات الناشطين لإنشاء خلايا لتقديم الدعم للمعروضات للمغادرة، وإقامة فضاءات للإنصات للمشاكل الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها الفتيات ؛

التوقيع والإمضاء





الجماعة الترابية لأهل أنجاد
Commune Territoriale d'Ahl Angad

الرأي الاستشاري

1- بطاقة تقنية خاصة بالرأي الاستشاري

موضوع الرأي الاستشاري	أحداث اكشاك للنساء والشباب العاطل عن العمل ولتعاونيات المجاورة للشريط الحدودي.
طبيعة الرأي الاستشاري	تاريخ اصدار الرأي الاستشاري
عدد	الرأي الاستشاري
1 -	بناء على طلب من رئيس الجماعة الموجه الى الهيئة بتاريخ 2022/12/13 بناء على البرنامج الاستشاري للهيئة
اهم المراحل المعتمدة لصياغة الرأي الاستشاري	استدعاء المستفيدين من الاكشاك (جمعية شباب اهل انجاد التنموية) . اجتماع هيئة المساواة لتدارس المشكل القائم الذي لم يرقى لطموحات الشباب المستفيدين من الاكشاك . الاستفادة من ورشة التاطير تحت اشراف الاستادة خديجة رباح وبحضور السيد نائب الرئيس للجماعة .

2- مضمون الرأي الاستشاري

الرئيس
هالة حمير

المنطلقات القانونية والمرجعية للرأي الاستشاري	- القانون التنظيمي للجماعات 113 - 14 الفصول 12.13.14.15 و 129 و 136 من دستور 2011. - الفصل 19 من دستور 2011 فصل 31 . - المادة 14 من دستور . - المادة 3 من المعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
--	--

اسباب وحيثيات الرأي الاستشاري	- ارتفاع نسبة الفقر بالوسط القروي بالمناطق الحدودية من نساء الحدود . - ضعف القدرة الشرائية . - عدم الاستفادة من القطب الصناعي . - تشديد الامن الحدودي .
الاهداف الاساسية من صياغة الرأي الاستشاري	- الاستفادة من الاكشاك لتحسين المعيشة تعويضا عن الازمة الناتجة عن غلق الحدود . - تقليص نسبة البطالة في صفوف الرجال والنساء . - التعويض بالمنتوج المحلي .
النتائج والاثار الايجابية لتفعيل الرأي الاستشاري	- تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والشباب . - التقليل من نسبة الفقر . - الرفع من القدرة الشرائية . - احداث تعاونيات نسائية .
المرفقات	- رسالة الى عامل عمالة انجاد . - رسالة موجهة الى السيد رئيس الجهة ورئيس المجلس للاقليمي ورئيس الجماعة ورؤساء الهيئات يوضح فيها المشكل القائم . - كون الاكشاك غير مؤهلة (الماء والكهرباء) ومتواجدة بمواقع غير استراتيجية . - عدم المناصفة في التوزيع بين الجنسين 4 نساء 26 ذكور .
التوصيات	- رفع الحيف في صفوف النساء .



الرئيسية
قادة

- البحث عن موارد عمل اخرى (تشجيع الحرف
اليدوية المحلية) .
- جلب الاستثمارات للمنطقة .
- خلق التعاونيات تعتمد على المنتجات المحلية التي
تمكن للنساء الاشتغال بها بالإمكانيات المتوفرة لها
زراع الاعشاب الطبيعية - الكسكس - البيض - مشتقات
الكسكس والحليب .

